ولاشك فى أن قواعد القانون الدستوري قواعد اجتماعية لانها تنظم علاقة الدولة بالافراد الخاضعين لسلطانها ، أنها قواعد عامة . ولكن هل هي قواعد ملزمة ؟ هذا هو السؤال الذي أثار مناقشة فقهية حو ل طبيعة تلك القواعد . ولقد سبق البيان أن الرأى الغالب بين الفقهاء يتطلب في القاعدة القانونية أن تكون ملزمة أي أن تتوافر على جزاء يكفل احترامها واطاعتها . على أن وجه الالزام مختلف فيه بين هؤلاء الفقهاء ، فمنهم من لا يراه متحققا الا اذا كان هناك جزاء معين تأخذ الدولة على عاتقها توقيعه على المخالفين تتكفل بتوقيعه السلطة contrainte matérielle للقاعدة القانونية وبعبارة أخرى أنهم يشترطون في الجزاء أن يكون اكراها ماديا يترتب على مخالفة reaction sociale العامة بما لديها من وسائل . ومنهم من يكتفى فى الجزاء أن يتمثل في رد فعل اجتماعى الذي يقصر القاعدة القانونية كما تقدم على الأمر أو Austin القاعدة القانونية دون أن وعلى رأس الفريق الأول الفقيه الانجليزي ، التكليف الذي يصدره الحاكم أو يقره ضمنا

Summarized by © lakhasly.com